

العالم الذي يريده ترمب *

القوة الأميركية في عصر القومية الجديد

مايكل كيماج **

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن ***

في العقدین اللذین تَلّیا نهاية الحرب الباردة، شهد المد القومي تراجعًا تدريجيًا لصالح العولمة. وفي الوقت نفسه، طغت الأنظمة والشبكات المتزايدة التعقيد — سواء المؤسسية أو المالية أو التكنولوجية — على دور الفرد في السياسة. غير أن تحوُّلاً عميقًا بدأ يتشكل في أوائل العقد الثاني من الألفية الثالثة. فمن خلال تعلم كيفية توظيف أدوات هذا القرن، أعادت مجموعة من الشخصيات الكاريزمية إحياء الأنماط النموذجية للعقد السابق: القائد القوي، والأمة العظيمة، والحضارة الفخورة.

بدأ هذا التحوُّل، على الأرجح، من روسيا. ففي عام ٢٠١٢، أنهى فلاديمير بوتين^١ تجربة قصيرة ترك فيها الرئاسة، وشغل منصب رئيس الوزراء لأربع سنوات بينما تولى أحد حلفائه المقربين منصب الرئاسة. عاد بوتين بعدها إلى سُدة الحكم، إذ أحكم قبضته على السلطة، وقمع جميع أشكال المعارضة، وكرّس نفسه لإحياء "العالم الروسي"^٢ (the Russian world)، واستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومقاومة هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها.

بعد عامين فقط، بلغ شي جينينغ (Xi Jinping) قمة السلطة في الصين، حاملاً طموحات شبيهة بتلك التي حملها بوتين، ولكن بأبعاد أوسع وأدوات أكثر فاعلية بكثير. وفي عام ٢٠١٤، تولى ناريندرا مودي (Narendra Modi)، صاحب الرؤية

الطموحة لمستقبل الهند، رئاسة الحكومة، مؤسسًا بذلك هيمنة القومية الهندوسية على المشهد الأيديولوجي في بلاده. في العام نفسه، تولى رجب طيب أردوغان

(Recep Tayyip Erdogan)، الذي قضى أكثر من عقد في رئاسة الوزراء، منصب رئاسة الجمهورية التركية، وسرعان ما بادر إلى تحويل النظام السياسي في تركيا من ديمقراطية تعددية إلى نظام استبدادي مركزي.

وربما كانت اللحظة الأهم في مسار هذا التحول هي انتخابات عام ٢٠١٦، حين فاز دونالد ترمب^٢ برئاسة الولايات المتحدة. فقد رفع شعاريّ "اجعلوا أميركا عظيمة مجددًا" و"أميركا أولاً"، وهما يعكسان روحًا شعبوية قومية مناهضة للعولمة، كانت تتشكل داخل المجتمعات الغربية وخارجها حتى في ذروة صعود النظام الدولي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة. لم يكن ترمب مجرد راكب لموجة عالمية؛ بل استندت رؤيته لدور بلاده في العالم إلى جذور أميركية خالصة، وإن كانت مستمدة بدرجة أكبر من التيار اليميني المعادي للشيوعية في خمسينيات القرن الماضي، وليس من حركة "أميركا أولاً" الأصلية التي بلغت ذروتها في ثلاثينياته.

لبعض الوقت، بدا أن خسارة دونالد ترمب أمام جو بايدن^٦ في انتخابات عام ٢٠٢٠ تمثل عودة إلى المسار الطبيعي، وكأن الولايات المتحدة كانت تستعيد موقعها الذي اتخذته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة—داعمًا للنظام الليبرالي، وحاجزًا أمام المد الشعبوي المتصاعد. غير أن العودة اللافتة لترمب إلى المشهد السياسي؛ جعلت من المرجح الآن أن بايدن، لا ترمب، هو من شكّل الحالة الاستثنائية المؤقتة. أما ترمب، ونظراؤه من دعاة "العظمة الوطنية"، فهم اليوم من يصوغون الأجندة العالمية.

هم قادة يصفون أنفسهم بانهم رجال أقوياء لا يبالون كثيرًا بالأنظمة القائمة على القواعد، أو بالتحالفات، أو بالمنتديات متعددة الأطراف. يتبنون مجداً يربط ماضي أوطانهم بمستقبلها، ويطالبون لأنفسهم بشرعية شبه أسطورية تبرّر حكمهم. ورغم أن برامجهم قد تحمل تغييرات جذرية، فإن استراتيجياتهم السياسية تركز على توجهات محافظة، متوجهين بخطابهم إلى قواعد جماهيرية تطمح إلى استعادة التقاليد وتحنّ إلى الانتماء، متجاوزين بذلك النخب الليبرالية، والحضرية، والعالمية.

في بعض الجوانب، تعيد هذه القيادات ورؤاها إلى الأذهان فكرة "صدام الحضارات" التي طرحها عالم السياسة صموئيل هنتغتون في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتي توقّع فيها أن يكون الصراع الحضاري هو المحرك الرئيس للتوترات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.^٧ إلا أن هذا "الصدام" الجديد يأخذ طابعاً استعراضياً ومرئياً، أكثر منه صداماً صريحاً وحاداً؛ فهو نسخة مخففة عن صدام الحضارات، تتجلى في أسلوب قيادة وخطاب سياسي يُعيدان تشكيل التنافس على (أو التعاون بشأن) المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية بوصفه تنافساً بين دول حضارية صليبية.

وغالبا ما يبقى هذا التنافس في حدود الخطاب، مما يتيح للقادة توظيف لغة الحضارة وسردياتها دون أن يلتزموا حرفياً بأطروحة هنتغتون أو بالتقسيمات المبسطة التي تتبأ بها. (فروسيا الأرثوذكسية، على سبيل المثال، تخوض حرباً مع أوكرانيا الأرثوذكسية، لا مع تركيا المسلمة). في مؤتمر الحزب الجمهوري (GOP)^٨ لعام ٢٠٢٠، قدّم ترمب بوصفه "حارس الحضارة الغربية". أما القيادة في الكرملين، فقد طوّرت مفهوم الدولة الحضارية^٩ لوصف روسيا، واستندت إليه لتبرير مساعيها للهيمنة على بيلاروسيا وإخضاع أوكرانيا. وفي قمة الديمقراطية لعام ٢٠٢٤^{١٠}، وصف مودي الديمقراطية بأنها "شريان حضارتنا الهندية". أما أردوغان، فقد صرح في خطاب عام ٢٠٢٠ بأن

 "حضارتنا هي حضارة الفتح". وفي عام ٢٠٢٣، ألقى شي جينبينغ^{١١} خطابًا أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أشاد فيه بمشروع وطني للبحث في أصول الحضارة الصينية،^{١٢} واصفًا إياها بأنها "الحضارة الكبرى الوحيدة المستمرة بلا انقطاع حتى اليوم في شكل دولة".^{١٣}

في السنوات المقبلة، سيعتمد شكل النظام الدولي الذي يسعى هؤلاء القادة إلى تشكيله، بدرجة كبيرة، على ما ستؤول إليه الولاية الثانية المحتملة لدونالد ترمب. فقد كان النظام العالمي الذي قاده الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة هو من شجّع على قيام الهياكل فوق الوطنية^{١٤} والمؤسسات متعددة الأطراف. أما اليوم، وبعد أن التحقت الولايات المتحدة بركب "رقصة الأمم"^{١٥} في القرن الحادي والعشرين، فإنها ستكون على الأرجح، هي من يضع الإيقاع.

مع عودة ترمب إلى السلطة، ستسود قناعة راسخة في أنقرة وبكين وموسكو ونيودلهي وواشنطن (وفي عواصم أخرى كثيرة) بأن العالم لم يعد محكومًا بنظام واحد، ولا بمجموعة من القواعد المتفق عليها. وفي مثل هذا المناخ الجيوسياسي، ستتراجع أكثر فأكثر الفكرة الهشة أصلاً لـ "الغرب"، ومن ثم سيتراجع أيضًا موقع أوروبا، التي كانت، طوال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شريك واشنطن في تمثيل "العالم الغربي".

لقد اعتادت الدول الأوروبية على وجود قيادة أميركية في القارة الأوروبية، وعلى نظام قائم على القواعد خارجها (ليس بالضرورة من صنع الولايات المتحدة). أما مهمة دعم هذا النظام، الذي ظل يشهد تآكلًا مستمرًا في بحر سنوات، فستترك لأوروبا نفسها، وهي عبارة عن اتحاد فضفاض من الدول لا يملك جيشًا موحدًا، ويفتقر إلى قوة صلبة منظمة تُعتمد بها—كما أن دوله تمرّ بفترة من ضعف حاد في القيادة.

وفي المقابل، قد تجد إدارة ترمب فرصة للنجاح في نظام دولي جديد أعيد تشكيله على مدى سنوات طويلة. غير أن الولايات المتحدة لن تتمكن من الازدهار في هذا الواقع المتغير إلا إذا أدركت واشنطن خطورة هذا العدد الكبير من خطوط الصدع الوطنية^{١٦} المتقاطعة، وسعت إلى تحييد هذه المخاطر عبر دبلوماسية صبورة ومنفتحة وغير محددة بسقف زمني. على ترمب وفريقه أن ينظروا إلى إدارة الصراعات بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق "العظمة الأميركية"^{١٧}، لا كعائق أمامها.

الجزور الحقيقية للترمبية

كثيراً ما يُخطئ المحللون في تتبع أصول السياسة الخارجية لترمب بإرجاعها إلى فترة ما بين الحربين. فعندما ازدهرت حركة "أميركا أولاً" الأصلية في ثلاثينيات القرن الماضي، لم تكن الولايات المتحدة^{١٨} تملك قوة عسكرية تُذكر، ولم تكن قد بلغت مكانة القوة العظمى بعد. كان دُعاة تلك الحركة يسعون، قبل كل شيء، إلى الحفاظ على هذا الوضع؛ إذ سعوا لتجنب الانخراط في الصراعات. في المقابل، يُعلي ترمب من مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى، كما شدد مراراً في خطابه الافتتاحي الثاني.^{١٩} ومن المؤكد أنه سيزيد من الإنفاق العسكري، وقد أثبت بالفعل أنه لا يتردد في التلويح بالصراع، من خلال تهديده بالاستيلاء على غرينلاند أو السيطرة على قناة بنما. صحيح أن ترمب يسعى إلى تقليص التزامات واشنطن تجاه المؤسسات الدولية وتقليص نطاق التحالفات الأميركية، لكنه لا يطمح إلى انسحاب أميركي من المسرح العالمي.^{٢٠}

أما الجزور الحقيقية لسياسة ترمب الخارجية تعود إلى خمسينيات القرن الماضي. فهي تتبع من موجة معاداة الشيوعية التي اجتاحت تلك الحقبة، غير أن هذه الجزور لا تعود إلى التيار الليبرالي الذي ساد آنذاك، والذي ركّز على تعزيز الديمقراطية، والكفاءة التكنوقراطية، والنزعة الدولية النشطة، والتي تبناها الرؤساء هاري ترومان، ودوايت

أيزنهاور، وجون كينيدي في مواجهة التهديد السوفيتي. إن رؤية ترمب تتحدر من الحركات اليمينية المعادية للشيوعية في الخمسينيات، والتي صورت الغرب في مواجهة أعدائه، واستمدت رموزها من الخطاب الديني، وكانت تنظر إلى الليبرالية الأميركية بعين الريبة، إذ رأت فيها تهاونًا مفرطًا، وعابرة للقومية، وعلمانية إلى درجة لا تؤهلها لحماية البلاد.

يرتبط هذا الإرث السياسي بثلاثة كتب أساسية. أولها كتاب "شاهد" (Witness)^{٢١} للصحفي الأميركي ويتاكر تشامبرز^{٢٢}، وهو شيوعي وجاسوس سوفيتي سابق انفصل لاحقًا عن الحزب وتحول إلى محافظ سياسي. كان كتاب "شاهد"، الصادر عام ١٩٥٢، بيانًا يدين الليبراليين الأميركيين المتعاطفين مع الشيوعية وخيانتهم، التي —وفقًا لتشامبرز— شجعت الاتحاد السوفيتي.

رؤية مشابهة حفزت جيمس بيرنهام^{٢٣}، الذي يُعد أبرز مفكر محافظ في السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية. في كتابه "انتحار الغرب"^{٢٤} (Suicide of the West) الصادر عام ١٩٦٤، انتقد بيرنهام النخبة المعنية بصنع السياسة الخارجية الأميركية، متهمًا إياها بعدم الولاء المتعجرف، وبالتمسك بـ"مبادئ تتسم بالنزعة الدولية والعالمية بدلًا من أن تكون محلية أو وطنية". ودعا بيرنهام إلى سياسة خارجية تركز على "الأسرة، والمجتمع، والكنيسة، والوطن، وفي أبعد مدى، الحضارة—وليس الحضارة بالمطلق، بل هذه الحضارة بعينها، المحددة تاريخيًا، التي أنتمي إليها".^{٢٥}

أحد أبرز الورثة الفكريين لجيمس بيرنهام كان الصحفي الشاب (آنذاك) بات بوكائن^{٢٦}. فقد دعم بوكائن باري غولدووتر^{٢٧} في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤، ثم عمل مستشارًا للرئيس ريتشارد نيكسون، وفي عام ١٩٩٢ خاض تحديًا أوليًا قويًا ضد الرئيس الجمهوري الحالي آنذاك، جورج بوش الأب. لا غرابة في القول إن أفكار بوكائن، أكثر

من غيرها، تُعد الأقرب في التمهيد لعصر ترمب. ففي عام ٢٠٠٢، نشر بوكانن كتابًا بعنوان "موت الغرب"^{٢٨} (The Death of the West)، أشار فيه إلى أن "الفقراء من البيض يتجهون نحو اليمين"، واعتبر أن "الرأسمالي العالمي والمحافظ الحقيقي هما قابيل وهابيل". وعلى الرغم من عنوان الكتاب، فقد أبدى بوكانن بعض الأمل في مستقبل الغرب (بمعناه القائم على ثنائية "نحن وهم")، وأعرب عن ثقته بانهيار العولمة الوشيك. وكتب يقول: "لأنها مشروع نخب، ولأن مهندسيها مجهولون وغير محبوبين، فإن العولمة ستتحطم على الحاجز المرجاني العظيم المتمثل في الوطنية".

لم يستوعب ترمب هذا التقليد المحافظ الممتد لعقود من خلال دراسة شخصيات مثل تشامبرز وبيرنهام وبوكانن، بل من خلال الحدس والارتجال على خطابات الحملة الانتخابية. وكما هو حال أولئك الثلاثة—الذين كانوا من خارج المنظومة ولكن مفتونين بالسلطة—يجد ترمب متعة في تحطيم الأصنام وإحداث القطيعة، ويسعى إلى قلب الوضع القائم، ويكنّ عداً للنخب الليبرالية وخبراء السياسة الخارجية.

قد يبدو ترمب وريثاً غير متوقع لهؤلاء الرجال والحركات التي صاغوها، والتي اتسمت بالنزعة الأخلاقية المسيحية وأحياناً بالانخبوية. لكنه، بذكاء وفعالية، قدّم نفسه لا كأنموذج مثقف لفضائل الحضارة والثقافة الغربية، بل بوصفه أشد المدافعين عنها في وجه الأعداء، من الداخل والخارج على حد سواء.

المراجعون^{٢٩}

إن رفض ترمب للنزعة الدولية ذات الطابع الكوني يضعه في صف واحد مع بوتتين، وشي، ومودي، وأردوغان. يشترك هؤلاء القادة الخمسة في إدراكهم لحدود السياسة الخارجية، وفي شعورهم القلق بالعجز عن التوقف أو الركون إلى الثبات. جميعهم

يدفعون باتجاه التغيير، لكن ضمن حدود يفرضونها على أنفسهم. فبوتين لا يسعى إلى "ترويس" الشرق الأوسط، وشي لا يحاول إعادة تشكيل إفريقيا أو أميركا اللاتينية أو الشرق الأوسط على صورة الصين، ومودي لا يعمل على إنشاء نسخ زائفة من الهند في الخارج، وأردوغان لا يدفع بإيران أو بالعالم العربي ليصبح أكثر تركية. وبالمثل، لا يُبدي ترمب اهتمامًا بـ"أمركة" العالم كأجندة للسياسة الخارجية. فتصوره للتمييز الأمريكي يفصل الولايات المتحدة عن عالم خارجي يراه غير أمريكي في جوهره.

لا تتعارض النزعة التعديلية (المراجعة) مع العزوف الجماعي عن بناء نظام عالمي متماسك، ولا مع مظاهر التآكل التدريجي في بنية النظام الدولي القائم. فبالنسبة إلى شي جين بينغ، لا يشكل ميثاق الأمم المتحدة ولا توجّهات واشنطن المرجعية الحقيقية لتحديد وضع تايوان؛ بل يرى أن التاريخ والإرادة الصينية، هما الفيصل في هذا الشأن. فالصين، في نظر شي، هي ما يقرره هو.^{٣٠}

أما الهند، فعلى الرغم من عدم مجاورتها لبؤر توتر عالمية بحجم تايوان، فإنها لا تزال منشغلة، منذ استقلالها عام ١٩٤٧، بقضايا ترسيم الحدود مع كل من الصين وباكستان. وفي هذا السياق، تغدو حدود الهند، عملياً، امتداداً للرؤية التي يحددها رئيس الوزراء ناريندرا مودي؛ فهي تنتهي حيث يرى هو أنها تنتهي.

أما المراجعة التركية، فتتجلى بشكل أكثر مباشرة ووضوحاً. ففي دعمها لحلفائها في أذربيجان، أيدت أنقرة استخدام القوة العسكرية لطرد الأرمن من إقليم ناغورنو قره باغ المتنازع عليه، متجاوزة مسار التفاوض لصالح الحسم الميداني. ولم تشكل عضويتها في حلف شمال الأطلسي—بما تفرضه من التزامات رسمية تجاه الديمقراطية واحترام الحدود—عقبة حقيقية أمام طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان. فتركيا حاضرة عسكرياً أيضاً في سورية، لا بدافع الحنين إلى الخلافة العثمانية، بل في سياق ترسيخ

نفوذها الإقليمي، حيث يرى أردوغان أن "العظمة التركية" تُترجم بتواجدها في الأماكن التي ينبغي لها أن تكون فيها.

ومع ذلك، تظل الحرب الروسية ضد أوكرانيا الحدث المحوري في هذه الموجة من النزعة المراجعة على الساحة الدولية. ففي ظل خطاب يستحضر مفاهيم "العظمة الروسية"، ويقوده رئيس يؤمن بأن لروسيا امتدادًا جغرافيًا لا تحدّه خرائط، غرق بوتين في توظيف الرموز التاريخية. وقد عبّر وزير خارجيته، سيرغي لافروف، ساخرًا، عن هذه النزعة حين قال إن أقرب مستشاري بوتين هم "إيفان الرهيب، وبيتر الأكبر، وكاترين العظيمة".

لكن الواقع يشير إلى أن ما يشغل بوتين ليس استحضار الماضي بقدر ما هو السعي لإعادة تشكيل المستقبل. فغزو أوكرانيا عام ٢٠٢٢ شكّل لحظة فارقة في التاريخ الجيوسياسي، يمكن مقارنتها بمحطات حاسمة مثل أعوام ١٩١٤، ١٩٣٩، أو ١٩٨٩. لم يكن هدف الحرب مجرد السيطرة على أوكرانيا أو تقسيمها، بل محاولة لتأسيس سابقة تُشرعن استخدام القوة وتُشجع على مغامرات عسكرية مشابهة في مناطق أخرى، وربما تفتح المجال أمام قوى كبرى—مثل الصين—للذهاب في المسار نفسه.

لقد أعاد فلاديمير بوتين صياغة قواعد اللعبة الدولية، ولا يزال مستمرًا في ذلك. فرغم الكلفة الباهظة التي تكبدتها روسيا نتيجة غزوها لأوكرانيا،^{٣١} لم يؤد هذا المسار إلى عزلها الكامل عن النظام الدولي. بل تمكن بوتين، بشكل مقلق، من إعادة تطبيع مفهوم الحرب الكبرى كأداة مشروعة لتحقيق مكاسب إقليمية. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للقلق هو أن هذا التحوّل جرى في قلب أوروبا—القارة التي لطالما اعتُبرت تجسيدًا للنظام العالمي القائم على القواعد والمؤسسات.

صراعات العصر ليست إلا ظلاً خافتاً لصدام الحضارات على اية حال، وخلافاً لما قد يُفترض، فإن الحرب في أوكرانيا^{٣٢} لا تتبئ بموت الدبلوماسية الدولية، بل يمكن القول إنها، من بعض النواحي، قد أطلقت شرارتها من جديد. فمجموعة "بريكس"—التي تضم الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، والتي التحقت بها لاحقاً دول غير غربية—شهدت توسعاً لافتاً وأصبحت، على الأقل شكلياً، أكثر تماسكاً. في المقابل، تحوّل الدعم الدولي لأوكرانيا إلى تحالف عابر للحدود الأطلسية، يضم دولاً من آسيا والمحيط الهادئ مثل أستراليا، واليابان، ونيوزيلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية. وهو ما يدل على أن التعددية لا تزال حاضرة ونشطة، لكنها لم تعد شاملة أو موحدة.

في هذا المشهد الجيوسياسي المتقلب والمتعدد الأوجه، تتسم العلاقات بالتغير المستمر والتعقيد. فقد أسس كل من فلاديمير بوتين وشي جين بينغ شراكة استراتيجية، لكنها لا ترقى إلى مستوى التحالف الكامل. فشي لا يرى مبرراً لأن يحذو حذو بوتين في قطيعته المتهورة مع أوروبا والولايات المتحدة. ورغم التنافس بين روسيا وتركيا، إلا أن الجانبين قادران على تنسيق تحركاتهما وتجنّب التصادم في كل من الشرق الأوسط وجنوب القوقاز. أما الهند، فتتظر إلى الصين بقلق وتحفظ. وعلى الرغم من أن بعض المحللين يصنّفون كلاً من الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا ضمن "محور" واحد، إلا أن هذه الدول الأربع تختلف بشكل جوهري في مصالحها ورؤاها للعالم.

تُولي السياسات الخارجية لهذه الدول أهمية خاصة للتاريخ والفرادة^{٣٣}، وتتطلق من فكرة أن القادة الكاريزميين يجب أن ينهضوا، بشجاعة، بمسؤولية الدفاع عن المصالح الروسية أو الصينية أو الهندية أو التركية. هذه النظرة تقف حائلاً دون تقاربها، ويجعل من الصعب عليها تشكيل محاور مستقرة. فالمحور يتطلب تنسيقاً، في حين أن التفاعل

بين هذه الدول متغير، قائم على المصالح، وارتباطه بشخصيات القادة. لا تثريب في القول انه لا شيء هنا واضح المعالم، ولا شيء ثابت، ولا شيء غير قابل للتفاوض. لعل هذا السياق يناسب ترمب تمامًا. فهو ليس مقيدًا بالانقسامات الدينية والثقافية، وغالبًا ما يفضل الأفراد على الحكومات، والعلاقات الشخصية على التحالفات الرسمية. فعلى الرغم من أن ألمانيا حليف للولايات المتحدة في الناتو^{٣٤}، وروسيا خصم دائم، فقد اصطدم ترمب بالمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل خلال ولايته الأولى، بينما عامل بوتين باحترام. أما الدول التي واجه معها ترمب أكبر قدر من التحديات، فهي تلك التي تنتمي إلى الغرب. ولو كان هنتنغتون على قيد الحياة وشهد ذلك، لكان وجده محيرًا.

رؤية الحرب

في الفترة الأولى من رئاسة دونالد ترمب، بدا المشهد الدولي مستقرًا نسبيًا. فلم تُسجل حروب كبرى، وبدأت روسيا في وضع احتواء داخل أوكرانيا. كما بدا الشرق الأوسط مقبلاً على مرحلة من الاستقرار النسبي، ساهمت فيها إدارة ترمب عبر "اتفاقات أبراهام" وهي مجموعة من الاتفاقات الهادفة إلى تعزيز النظام الإقليمي. أما الصين^{٣٥}، فبدأت قابلة للردع فيما يتعلق بتايوان؛ إذ لم تقترب إطلاقًا من فكرة الغزو. وفعليًا، وإن لم يكن ذلك دائمًا على مستوى الخطاب، تصرف ترمب، في معظم الأحيان، كرئيس جمهوري تقليدي. فعمل على تعزيز الالتزامات الدفاعية للولايات المتحدة تجاه أوروبا، ورحب بانضمام دولتين جديدتين إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).^{٣٦} لم يبرم أي اتفاق مع روسيا، ووجه خطاباً قاسياً تجاه الصين، وسعى لتعزيز النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط.

أما اليوم، فحرب كبرى تحتدم في أوروبا، والشرق الأوسط يعاني من فوضى عارمة، والنظام الدولي القديم في حالة انهيار. وقد تؤدي مجموعة من العوامل المتداخلة إلى كارثة: استمرار تآكل القواعد والحدود، وتصادم مشاريع العظمة القومية المتباينة التي يغذيها قادة متقلبون والتواصل السريع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تصاعد شعور الدول المتوسطة والصغيرة باليأس، إذ تسخط على الامتيازات غير المقيدة للقوى الكبرى وتشعر بأنها مهددة بتداعيات الفوضى الدولية. ومن المرجح أن تتدلع الكارثة في أوكرانيا أكثر من تايوان أو الشرق الأوسط، لأن احتمال نشوب حرب عالمية أو نووية هو الأكبر في أوكرانيا.

حتى في ظل النظام القائم على القواعد، لم تكن قدسية الحدود مطلقة على الإطلاق — لا سيما حدود الدول المجاورة لروسيا. لكن منذ نهاية الحرب الباردة، حافظت أوروبا والولايات المتحدة على التزامهما بمبدأ السيادة الإقليمية. واستثمارهما الهائل في أوكرانيا يعكس رؤية مميزة للأمن الأوروبي: فإذا أمكن تغيير الحدود بالقوة، فإن أوروبا — حيث لطالما تسببت الحدود في إثارة الضغائن — ستتزلزل إلى حرب شاملة. إن السلام في أوروبا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا لم يكن تعديل الحدود أمرًا سهلاً.

في ولايته الأولى، شدد ترمب على أهمية السيادة الإقليمية، متعهدًا ببناء "جدار كبير وجميل" على الحدود الأميركية مع المكسيك. لكن في تلك الولاية، لم يكن على ترمب أن يواجه حربًا كبرى في أوروبا. ومن الواضح الآن أن إيمانه بقدسية الحدود ينطبق أساسًا على حدود الولايات المتحدة.

أما الصين والهند، فعلى الرغم من تحفظاتهما تجاه حرب روسيا، فقد قررتا، إلى جانب البرازيل والفلبين والكثير من القوى الإقليمية الأخرى، الإبقاء على علاقاتهما مع روسيا،

حتى مع استمرار بوتين في سعيه لتدمير أوكرانيا. لا تمثل سيادة أوكرانيا أهمية تُذكر لدى هذه الدول "الحيادية"، إذ تظلّ مسألة ثانوية مقارنةً بأهمية استقرار روسيا تحت حكم بوتين، واستمرار صفقات الطاقة والسلاح.

قد تستخفّ هذه الدول بالمخاطر المترتبة على قبولها بالمراجعة الروسية، وهي مخاطر لا تقود إلى الاستقرار، بل قد تفتح الباب أمام حرب أشمل. فمشهد أوكرانيا وهي تتعرض للتقسيم أو للهزيمة سيكون مصدر قلق بالغ لجيرانها. إذ إن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، وهي دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، تستمد شعورها بالأمان من المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك. غير أن هذه المادة تعتمد في جوهرها على التزام الولايات المتحدة—التي تبقى بعيدة جغرافيًا عن ساحة الصراع. وإذا ما رأت هذه الدول أن أوكرانيا توشك على الهزيمة بطريقة تهدد سيادتها، فقد تختار التدخل العسكري المباشر. وهو ما قد يدفع روسيا إلى نقل الحرب إلى أراضيها.

وقد يقود سيناريو مماثل إلى النتيجة نفسها، إذا ما جرى التوصل إلى صفقة كبرى بين واشنطن والدول الأوروبية الغربية وموسكو، تُنتهي الحرب وفق شروط روسية، لكنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تطرف مواقف جيران أوكرانيا. ففي ظل الخوف من العدوان الروسي من جهة، ومن تخلي الحلفاء من جهة أخرى، قد تجد هذه الدول نفسها مدفوعة إلى الهجوم. وحتى في حال قررت الولايات المتحدة عدم الانخراط في حرب أوروبية شاملة، فمن غير المرجح أن تبقى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على الحياد.

لو اتسع نطاق الحرب في أوكرانيا بهذا الشكل، فإن نتائجها ستكون بالغة التأثير على مكانة كل من ترمب وبوتين. فالكبرياء، كما هو الحال غالبًا في الشؤون الدولية، سيفرض حضوره. فكما لا يستطيع بوتين تحمّل خسارة حرب أمام أوكرانيا، لا يمكن

لترمب أن يتحمل "خسارة" أوروبا. إن التفريط بالازدهار ونفوذ القوة الذي تحققه الولايات المتحدة من وجودها العسكري في أوروبا سيكون مدعاة للإذلال لأي رئيس أمريكي. ومن ثم، فإن الدوافع النفسية نحو التصعيد ستكون قوية. وفي نظام دولي شديد التخصيص، تغذيه دبلوماسية رقمية غير منضبطة، قد تنتقل هذه الديناميكية إلى مناطق أخرى. وربما تُشعل نزاعات بين الصين والهند، أو بين روسيا وتركيا، على سبيل المثال.

رؤية للسلام

وبموازاة هذه السيناريوهات الكارثية، يمكن النظر في احتمال أن تسهم ولاية ترمب الثانية في تحسين الوضع الدولي المتدهور. فقد يؤدي مزيج من علاقات أميركية عملية مع بكين وموسكو، ونهج دبلوماسي مرن في واشنطن، وقدر من الحظ الاستراتيجي، إلى تحقيق حالة راهنة أفضل—إن لم تكن اختراقات كبرى. ليس إنهاءً للحرب في أوكرانيا، بل تخفيفًا في حدتها. وليس حلاً لمعضلة تايوان، بل وضع ضوابط تحول دون اندلاع حرب كبرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وليس تسوية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، بل نوع من الانفراج بين الولايات المتحدة وإيران الضعيفة، وظهور حكومة قابلة للحياة في سورية. قد لا يتحول ترمب إلى صانع سلام كامل، لكنه قد يسهم في التمهيد لعالم أقل تمزقًا بالحروب.

في عهد بايدن وعهد سابقه باراك أوباما وجورج دبليو بوش، واجهت روسيا والصين ضغوطاً منهجية من واشنطن. فقد اختارت موسكو وبكين الوقوف خارج النظام الدولي الليبرالي، جزئياً نتيجة خياراتهما السياسية، وجزئياً لكونهما لا تتبعان نموذج الحكم الديمقراطي. وقد بالغ القادة الروس والصينيون في تقدير حجم هذه الضغوط، إلى حد تصويرها وكأنها تعكس سياسة أميركية تهدف إلى تغيير الأنظمة، إلا أنهم لم يخطئوا

في إدراك وجود تفضيل واضح لدى واشنطن للقيم المرتبطة بالتعددية السياسية، والحريات المدنية، والفصل بين السلطات.

مع عودة ترمب إلى السلطة، تلاشى ذلك الضغط. فطبيعة أنظمة الحكم في روسيا والصين لا تشكل مصدر انشغال بالنسبة لترمب، الذي يرفض بشكل قاطع سياسات بناء الدول وتغيير الأنظمة. وعلى الرغم من بقاء مصادر التوتر، فإن الأجواء العامة ستكون أقل توترًا، وقد تتيح مجالاً أوسع للتبادلات الدبلوماسية. وقد يشهد مثلث بكين-موسكو-واشنطن مزيداً من المرونة في المواقف، وتقديم تنازلات في قضايا جزئية، وانفتاحاً أكبر على التفاوض واتخاذ إجراءات لبناء الثقة في مناطق الصراع والتنافس.

إذا تمكّن ترمب وفريقه من ممارستها، فإن الدبلوماسية المرنة—أي الإدارة الحذقة للتوترات المستمرة والصراعات المتتصلة—قد تثمر عن نتائج كبيرة. يُعدّ ترمب أقل الرؤساء التزاماً بالنهج الويلسوني منذ وودرو ويلسون نفسه، إذ لا يُعير اهتماماً يُذكر للهياكل الكبرى للتعاون الدولي مثل الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبدلاً من ذلك، قد يتعامل هو ومستشاروه، ولا سيما أولئك القادمون من عالم التكنولوجيا، مع الساحة الدولية بعقلية شركة ناشئة: كيان أنشئ حديثاً، وقد يُحلّ قريباً، لكنه قادر على الاستجابة بسرعة وابتكار لظروف اللحظة.

ستكون أوكرانيا اختباراً مبكراً. وبدلاً من السعي وراء سلام متسرع، ينبغي لإدارة ترمب أن تبقي تركيزها منصباً على حماية السيادة الأوكرانية، وهي مسألة لن يقبل بها بوتين أبداً. السماح لروسيا بتقليص سيادة أوكرانيا قد يُضفي مظهرًا من الاستقرار، لكنه قد يُفضي في النهاية إلى اندلاع حرب. وبدلاً من سلام وهمي، يجب على واشنطن أن تساعد أوكرانيا في تحديد قواعد الاشتباك مع روسيا، والتي يمكن من خلالها تقليص الحرب تدريجياً.

وبذلك، ستكون الولايات المتحدة قادرة على فصل علاقاتها مع روسيا إلى مسارات منفصلة (compartmentalize)^{٣٧}، كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، فتنفق على الخلاف في ما يتعلق بأوكرانيا، مع السعي إلى إيجاد نقاط تقاطع محتملة في مجالات مثل عدم الانتشار النووي، وضبط التسليح، وتغير المناخ، ومكافحة الأوبئة، ومكافحة الإرهاب، والقطب الشمالي، واستكشاف الفضاء. إن فصل مسارات الصراع مع روسيا سيخدم مصلحة أميركية جوهرية، وهي مصلحة يوليها ترمب أهمية خاصة: منع وقوع مواجهة نووية بين الولايات المتحدة وروسيا.

بايدن، لا ترمب، هو من شكّل الانحراف عن المسار

إن الأسلوب الدبلوماسي العفوي يُسهّل الاستفادة من الفرص الاستراتيجية غير المتوقعة (الحظ). تُعد ثورات أوروبا عام ١٩٨٩ مثالاً جيداً على ذلك. فقد تم تفسير انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي أحياناً على أنه خطة أميركية محكمة، بينما لم يكن سقوط جدار برلين في ذلك العام مرتبطاً كثيراً بالاستراتيجية الأميركية، ولم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي متوقعاً من قبل الحكومة الأميركية؛ فقد كان حدثاً قائماً على الصدفة والحظ. وكان فريق الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب متميزاً ليس في التنبؤ بالأحداث أو السيطرة عليها، بل في الاستجابة لها، بحيث لا يبالغ في التحرك (مما قد يثير عداء الاتحاد السوفيتي) ولا يتهاون (مما قد يؤدي إلى خروج ألمانيا الموحدة من حلف الناتو).

وفي هذا الإطار، ينبغي لإدارة ترمب أن تكون مستعدة لاغتنام اللحظة. ولكي تستثمر أفضل ما يمكن من الفرص المتاحة، يجب عليها ألا تغرق في النظام والهياكل.

تستفيد الولايات المتحدة من الفرص غير المتوقعة (الحظ) من خلال التحضير والمرونة. ولها أصلاً رئيسيان في هذا السياق: الأول هو شبكة تحالفاتها التي تعزز نفوذ واشنطن وقدرتها على المناورة، والثاني هو سياستها الاقتصادية الخارجية التي توسع وصولها إلى الأسواق والموارد الحيوية، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحافظ على النظام المالي الأمريكي كنقطة محورية في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أهمية سياسات الحماية الاقتصادية والإجراءات القسرية، إلا أنها يجب أن تبقى ضمن رؤية أوسع وأكثر تفاؤلاً للازدهار الأمريكي، مع تفضيل الحلفاء والشركاء القدامى.

لم تعد أي من التسميات التقليدية للنظام الدولي صالحة: فالمنظومة الدولية ليست أحادية القطبية، ولا ثنائية القطبية، ولا متعددة القطبية. ومع ذلك، وحتى في عالم بلا هيكل مستقر، يمكن لإدارة ترمب أن تستخدم القوة الأميركية، والتحالفات، والسياسة الاقتصادية الخارجية لتهدة التوترات، وتقليل النزاعات، وتوفير حد أدنى من التعاون بين الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وهذا من شأنه أن يخدم رغبة ترمب في أن تخرج الولايات المتحدة من ولايته الثانية في وضع أفضل مما كانت عليه في بدايتها.

**المقال منشور على موقع مجلة الفورين أفيرز (شؤون خارجية) (Foreign Affairs) الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥ ضمن عدد المجلة آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٢٥.
Foreign Affairs; February, 2025.

** مايكل كيماج (Michael Kimmage) مدير معهد كينان التابع لمركز ويلسون ومؤلف كتاب "التخلي عن الغرب: تاريخ فكرة في السياسة الخارجية الأميركية" (The Abandonment of the West: The History of an Idea in American Foreign Policy).

يؤكد كيماج في كتابه "التخلي عن الغرب" الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ على أنَّ الغرب ككل فقد الثقة في أخلاقه الخاصة، وفي قيم عصر التنوير. وهذا المعنى، يُعد ترمب نتيجة منطقية لاتجاه طويل الأمد من التخلي عن القيم. ويرى كيماج فيما يتعلق بعدم المبالاة بالحريات وازدراء القانون في الداخل والخارج، أن دونالد ترمب "هو أول رئيس غير غربي للولايات المتحدة". (المترجمة)

***رئيس مترجمين أقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
samira.ibrahim @cis.uobaghdad.edu.iq
¹<https://www.foreignaffairs.com/tags/vladimir-putin>

^٢ يُستخدم مصطلح "العالم الروسي" للإشارة إلى مفهوم سياسي وثقافي وأيديولوجي تبنته الدولة الروسية، لا سيما في عهد فلاديمير بوتين، بهدف تبرير نفوذها في الفضاء السوفييتي السابق وتعزيز الشعور القومي الذي يتجاوز حدودها الجغرافية. يقوم هذا المفهوم على توحيد الروس داخل روسيا وخارجها من خلال اللغة الروسية، والكنيسة الأرثوذكسية، والتاريخ المشترك.

تستند روسيا إلى هذا المفهوم لتبرير تدخلاتها السياسية والعسكرية في دول الجوار، مثل ضمّها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، والحرب على أوكرانيا التي بدأت في ٢٠٢٢. ويُستخدم أيضًا كأداة لمواجهة ما تصفه موسكو بـ "الهيمنة الغربية" ونشر "القيم التقليدية" في مقابل "الليبرالية الغربية".

في خطابه عام ٢٠١٤، صرح بوتين بأن الروس والأوكرانيين "شعبٌ واحدٌ"، وهو تصريح يُجسّد هذا المفهوم. وقد أثار مصطلح "العالم الروسي" انتقادات واسعة، إذ يُنظر إليه في الغرب وفي عدد من دول الجوار كأداة للإمبريالية الروسية الحديثة، كما واجه دعم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية له رفضًا من بعض الكنائس الأرثوذكسية الأخرى. (المترجمة)

³<https://www.foreignaffairs.com/topics/trump-administration>

٤ شعار "اجعلوا أميركا عظيمة مجدداً" (Make America Great Again) هو شعار سياسي شهير ارتبط بشكل رئيس بالرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية عام 2016، إذ استخدمه ليعبر عن رغبته في إعادة الولايات المتحدة إلى مكانتها القوية والبارزة عالمياً. لكن هذا الشعار ليس جديداً تماماً، فقد ظهر أول مرة عام ١٩٨٠ في خطاب الرئيس الأسبق رونالد ريغان، ثم تبناه الرئيس الأسبق بيل كلينتون عام ١٩٩٢، قبل أن يعيد ترامب إحيائه ويجعله محور حملته الانتخابية منذ ٢٠١٦.

يعتبر هذا الشعار جذاباً ومغرياً للكثير من الأميركيين، لا سيما مع تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة داخل الولايات المتحدة وحول العالم. وتعكس خلفيات هذه الإيديولوجيا الاعتقاد بأن أميركا كانت دولة عظيمة في السابق، ولكنها فقدت جزءاً من هذه العظمة بسبب عوامل متعددة مثل تنامي النفوذ الأجنبي، والهجرة الكبيرة، والتعددية الثقافية والعرقية، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة التي يُنظر إليها على أنها أضعفت الهوية الوطنية والاقتصاد الداخلي. يرمز الشعار، الذي ظهر بشكل بارز على القبعات الحمراء الشهيرة، إلى رغبة في استعادة القوة الاقتصادية والعسكرية، وتعزيز الهوية الوطنية الأميركية. ورغم شعبيته، أثار الشعار جدلاً واسعاً، إذ اعتبره البعض تراجعاً عن التقدم في مجال العدالة الاجتماعية والمساواة، ومؤشراً إلى سياسات أكثر تشدداً تجاه الأقليات والمهاجرين. (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر على الانترنت)

٥ شعار "أميركا أولاً" (America First) هو نظرية سياسية شعبية في الولايات المتحدة تركز على وضع مصالح أميركا أولاً، مع تجاهل الشؤون العالمية والتركيز على السياسة الداخلية، ويتجلى ذلك في سياسات عدم التدخل، والقومية الأميركية، والتجارة الحمائية. صاغ الرئيس وودرو ويلسون هذا المصطلح في حملته الانتخابية عام ١٩١٦، عندما تعهد بالحفاظ على حياد أميركا في الحرب العالمية الأولى. واكتسبت هذه السياسة أهمية في فترة ما بين الحربين، بدعم من لجنة "أميركا أولاً" التي عارضت دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. بعد عقود، أعاد الرئيس دونالد ترامب تبني هذا الشعار في حملته الرئاسية عام ٢٠١٦، واستمر في استخدامه خلال فترة رئاسته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، ثم كرره أيضاً في حملته الثانية وفترة رئاسته الثانية، مع التركيز على تقليل التدخل الأميركي في الشؤون الدولية، وحماية الاقتصاد الوطني، وتشديد قوانين الهجرة، بالإضافة إلى الانسحاب من بعض المعاهدات والمنظمات الدولية. واجه شعار "أميركا أولاً" انتقادات من وسائل الإعلام التي سخرت من تبني ترامب له ووصفت سياسته بأنها "أميركا وحدها" (America Alone).

أدت سياسة "أميركا أولاً" إلى توتر العلاقات الدولية للولايات المتحدة، إذ انسحب ترمب من اتفاقيات دولية مهمة مثل اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي مع إيران، مما أثر على دور أميركا ومكانتها في المجتمع الدولي. (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر على الانترنت)

⁶<https://www.foreignaffairs.com/topics/joe-biden-administration>

⁷ <https://www.foreignaffairs.com/tags/cold-war>

^٨ يشير الاختصار (GOP) إلى (Grand Old Party)، وهو اللقب غير الرسمي للحزب الجمهوري الأمريكي. تعود جذور التسمية إلى عام ١٨٧٥، حين استُخدمت للإشادة بالحزب الذي قاد الاتحاد إلى النصر في الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) وساهم في إلغاء العبودية. ورغم حداثة تأسيسه في عام ١٨٥٤، اعتُبرت عبارة "Grand Old" تكريمًا لدوره التاريخي النبيل، ولاحقًا أصبحت ترمز إلى القيم السياسية المحافظة والهبة المؤسسية التي يمثلها الحزب. (المترجمة)

^٩ يركز مفهوم "الدولة الحضارية" في الخطاب السياسي الروسي، لا سيما في عهد فلاديمير بوتين، على تصور يُقدّم روسيا كحضارة مستقلة تمتد جذورها في عمق التاريخ والثقافة، متجاوزة نموذج الدولة القومية التقليدية. تنطلق هذه الرؤية من هوية ترتكز على القيم الأرثوذكسية، والسلافية، والتقاليد الأوراسية، في مواجهة النموذج الليبرالي الغربي.

في خطاب ألقاه بوتين عام ٢٠١٣ أمام نادي فالداي، شدد على أن روسيا تطورت بوصفها "حضارة دولة" مدعومة باللغة، والثقافة، والدين، وبخاصة الكنيسة الأرثوذكسية. هذا النموذج يُستخدم لتبرير سياسات تعزز من سلطة الدولة المركزية داخليًا، وتحفّز على مقاومة النفوذ الغربي خارجيًا، مع التوسع في المجال الأوراسي.

تستند هذه الرؤية إلى أفكار مفكرين روس مثل إيفان إيلين، ونيقولا بيرديايف، وليف غوميليوف، الذين يُعدّون من أبرز مصادر الإلهام لبوتين. إضافة إلى ألكسندر دوغين، المنظر البارز للأوراسية الجديدة، التي تطرح روسيا كقوة حضارية مناهضة للغرب وتدعو إلى عالم متعدد الأقطاب.

في هذا الإطار، تُرفض القيم الغربية كالديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان بصيغتها الغربية وسياسات الجندر، ويُروّج بدلاً من ذلك لنموذج يحافظ على القيم التقليدية والاستقرار المجتمعي من خلال دولة قوية. ويُقدّم هذا الطرح كبديل حضاري للنموذج الغربي، وأداة لتعزيز السيادة الوطنية والدفاع عن الهوية الروسية أمام ما يُعدّ تهديدات ثقافية وأخلاقية خارجية.

وهكذا، يُمثل مفهوم "الدولة الحضارية" إطارًا أيديولوجيًا يُعيد تشكيل الهوية الروسية ويضفي شرعية على السياسات التي تسعى لترسيخ مكانة روسيا كقوة حضارية مستقلة في النظام العالمي. (الترجمة نقلًا عن عدة مصادر على الإنترنت)

١٠ عُقدت القمة الثالثة للديمقراطية في سيول، عاصمة كوريا الجنوبية، للمدة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٤، تحت شعار "الديمقراطية لأجيال المستقبل". وقد جمعت القمة قادة دول، وممثلين عن المجتمع المدني، وخبراء، وشبابًا من مختلف أنحاء العالم لمناقشة سبل تعزيز الديمقراطية في ظل التحديات العالمية المتزايدة.

تُعد هذه القمة جزءًا من سلسلة مبادرات أطلقتها الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٢١ لتعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي، وتوفير منصة للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات والمجتمعات المدنية. (الترجمة نقلًا عن <https://apnews.com/article/92ea1b1334e942ff23ac87066a1913cb>)

¹¹ <https://www.foreignaffairs.com/tags/xi-jinping>

١٢ في خطابه، أكد شي جينبينغ أهمية الثقافة التقليدية الصينية بوصفها جوهر الحكمة الصينية وأساس الهوية الوطنية. وأشار إلى أن دراسة أصول الحضارة الصينية تُسهم في تعزيز الثقة الثقافية، وتدعم مسار التحديث وفق النموذج الصيني. كما شدد على ضرورة دمج المبادئ الأساسية للماركسية مع الواقع الصيني والثقافة التقليدية، فيما يُعرف بـ "الدمجين"، بهدف تعزيز النهضة الوطنية وتحقيق التحديث بأسلوب صيني فريد.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣، أطلق شي مبادرة "الحضارة العالمية"، التي تدعو إلى احترام تنوع الحضارات وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة مثل السلام، والتنمية، والعدالة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب والثقافات المختلفة، وتقديم النموذج الصيني كبديل لمفهوم التفوق الحضاري.

تُظهر هذه المبادرات التزام الصين بتعزيز هويتها الثقافية والتاريخية، وتقديم نموذج تنموي يعكس خصوصيتها الحضارية، مع السعي إلى تعزيز الحوار والتعاون على الساحة الدولية. (الترجمة نقلًا عن

<https://carc.shisu.edu.cn/arabic/e4/7b/c7827a189563> و

<https://acpss.ahram.org.eg/News/20932>

^{١٣} لا تُمثل هذه التصريحات مجرد مواقف سياسية عابرة، بل تعكس مؤشرات لتحول بنيوي في تصور الشرعية والسيادة على الصعيد الدولي، بما يُعيد صياغة الجغرافيا السياسية من منظور حضاري شامل، يتجاوز الأطر القومية الضيقة والمقولات الايديولوجية التقليدية. (المترجمة)

^{١٤} الهياكل فوق الوطنية هي كيانات تنظيمية تنشأ من تعاون بين عدة دول، وتتمتع بصلاحيات تتجاوز حدود السيادة الوطنية لكل دولة عضو. وتهدف هذه الهياكل إلى تنسيق السياسات واتخاذ قرارات مُلزمة في مجالات محددة، من دون الحاجة إلى موافقة منفردة من كل دولة على حدة.

ووفقاً لتعريف مجلة هارفارد بزنس ريفيو، تُعرّف المؤسسة فوق الوطنية بأنها اتحاد يضم عدداً من الدول، تتقاسم سلطة اتخاذ القرار بشأن قضايا تمس سيادة كل منها، ضمن إطار مؤسسي مشترك. وتتميز هذه الهياكل بوجود مؤسسات تنفيذية وقضائية مستقلة، تضمن تطبيق القرارات ومتابعة الالتزام بها. كما يُمنح بعض المواطنين، كما في حالة الاتحاد الأوروبي، حق التمثيل المباشر في عملية صنع القرار، مما يُضفي طابعاً ديمقراطياً ويُعزز من شرعية هذه الكيانات.

ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أبرز مثال على الهيكل فوق الوطني، إذ يمتلك مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية تنظّم شؤون التجارة والسياسات البيئية والاقتصاد النقدي. ومن الأمثلة الأخرى محكمة العدل الدولية، التي تفصل في النزاعات القانونية بين الدول، وتتمتع بسلطة قضائية معترف بها دولياً. (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر منها هارفارد بزنس ريفيو)

^{١٥} تُستخدم عبارة "رقصة الأمم" في السياسة للإشارة إلى التفاعلات المعقدة والمتغيرة بين الدول والشعوب على الساحة الدولية. وتشبه هذه العبارة مفهوم "الرقص" من حيث تمثيلها تنسيقاً دقيقاً بين قوى سياسية متعددة، حيث تؤثر كل دولة في الأخرى بطريقة متبادلة، عبر تحركات استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على مصالحها، دون أن يعني ذلك وجود تنسيق أو توافق تام بين جميع الأطراف.

ويُضمر هذا التعبير فكرة أن الدول تتأرجح بين التحالفات والصراعات، وتلعب أدواراً متباينة في سبيل تنسيق مصالحها وتحقيق أهدافها من خلال التفاوض، والمساومات، والتنازلات؛ على نحو يُشبه الرقص، حيث يسعى كل طرف للحفاظ على توازنه وتحقيق غاياته ضمن تناغم جماعي نسبي.

وفي سياق العلاقات الدولية، قد تشمل هذه "الرقصة" موازنةً دقيقة بين استراتيجيات متعددة، كتحالقات دبلوماسية، وحروب اقتصادية، وممارسات سياسية متباينة.

وباختصار، تعكس "رقصة الأمم" ديناميكيات متشابكة بين الدول، تتحرك فيها بحذر، وتتكيف مع ظروف النظام العالمي المتغيرة، إذ يمكن أن يتبدل توازن القوى بين الدول الكبرى والصغرى بمرور الزمن، وتبقى التحركات السياسية محكومة بالمراوغة والتفاوض المستمر. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر على الانترنت)

^{١٦} تشير "خطوط التصدع الوطنية المتقاطعة" (intersecting national fault lines) إلى الانقسامات داخل المجتمع أو الدولة، مثل اللغة، والدين، والعرق، والطبقة الاجتماعية، والانتماء المناطقي... وهي لا تتطابق تمامًا، بل تتداخل وتتقاطع، بحيث لا تنشأ كتل متجانسة قائمة على انقسام واحد. وبدلاً من ذلك، تتوزع الولاءات والانتماءات بشكل يُخفف من حدة الاستقطاب، ويقلل من احتمالات نشوب الصراعات. (المترجمة)

^{١٧} مفهوم "العظمة الأميركية" يشير إلى فكرة أن الولايات المتحدة تمتلك دوراً فريداً ومتفوقاً على الساحة العالمية بفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية، قيمها الديمقراطية، ونظامها السياسي. يعكس هذا المفهوم رؤية مفادها أن أميركا هي القوة الرائدة في تعزيز النظام العالمي القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن لديها مسؤولية خاصة في قيادة العالم نحو الاستقرار والازدهار. هذا المفهوم يرتبط أحياناً بمفهوم الاستثنائية الأميركية، الذي يرى أن الولايات المتحدة تتمتع بمكانة خاصة تميزها عن باقي الدول. (المترجمة)

¹⁸ <https://www.foreignaffairs.com/regions/united-states>

^{١٩} ألقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطابه الافتتاحي الثاني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة للمرة الثانية. في هذا الخطاب، أكد ترامب على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى، مشدداً على بداية "العصر الذهبي لأميركا". في خطابه، صرح ترامب "من هذا اليوم فصاعداً، ستزدهر بلادنا وتُحترم مرة أخرى في جميع أنحاء العالم. سنكون موضع حسد لكل أمة، ولن نسمح لأنفسنا بأن يُستغلنا بعد الآن... أميركا ستصبح قريباً أعظم، وأقوى، وأكثر تميزاً من أي وقت مضى". كما أضاف "سنكون أمة لا مثيل لها، مليئة

بالتعاطف، والشجاعة، والتميز. قوتنا ستوقف جميع الحروب وتدخل روحًا جديدة من الوحدة إلى عالم كان غاضبًا وعنيفًا وغير متوقع تمامًا. "

تُظهر هذه التصريحات التزام ترمب بتعزيز مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، مؤكدًا على رؤيته لأميركا كقوة عظمى تتمتع بالاحترام والتفوق العالمي. (المترجمة نقلًا عن موقع البيت الأبيض على الانترنت و-<https://www.pbs.org/newshour/politics/transcript-read-trumps-full-second-inaugural-address>)

^{٢٠} يتطلع ترمب إلى إعادة رسم دور أميركا على المسرح العالمي—ولكن وفق قواعد جديدة، تضع المصلحة القومية فوق كل اعتبار. (المترجمة)

^{٢١} كتاب "شاهد" (Witness) هو أحد أبرز الأعمال الأدبية والسياسية في التاريخ الأمريكي الحديث، ألفه ويتاكر تشامبرز (Whittaker Chambers)، ونُشر لأول مرة عام ١٩٥٢ يُعد الكتاب سيرة ذاتية فكرية وسياسية، وهو شهادة شخصية مؤثرة عن الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والليبرالية الغربية في القرن العشرين، لا سيما في سياق الحرب الباردة.

الكتاب هو أكثر من مجرد مذكرات؛ فهو اعتراف وتحول أيديولوجي، يروي فيه تشامبرز تحوُّله من شيوعي ملتزم إلى مناصر متحمس للمسيحية والمحافظة في أميركا. و يصوِّر الصراع بين الشيوعية والإيمان الديني باعتباره صراعًا بين العدمية الروحية والحضارة، ويصف الشيوعية بأنها لا تهدد أميركا سياسيًا فحسب، بل روحيًا وأخلاقيًا. ويناقش قضايا الحرية، والإيمان، والضمير، مقدمًا تأملات عميقة في طبيعة الإنسان والشر.

كان للكتاب تأثير كبير على الحركة المحافظة الأمريكية، عده كثيرون أحد النصوص التأسيسية للفكر المحافظ في أميركا. كما انه أثار جدلاً واسعاً في الرأي العام، لا سيما بسبب دوره في فضح نشاطات التجسس السوفييتي داخل الحكومة الأمريكية.

نال إشادة من مفكرين مثل ويليام ف. باكلي ورونالد ريغان، الذي وصف قراءة الكتاب بأنها تجربة غيّرت حياته. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر على الانترنت)

^{٢٢} ويتاكر تشامبرز كان صحفيًا ومترجمًا وكاتبًا، وعضوًا سابقًا في الحزب الشيوعي الأمريكي، انشق عن الحزب في ثلاثينيات القرن الماضي، وأصبح شاهدًا رئيسًا ضد ألجير هيس، أحد المسؤولين في الحكومة الأمريكية، في قضية تجسس شهيرة اتُّهم فيها هيس بالتجسس لصالح الاتحاد السوفييتي.

وكان تشامبرز قد انضم إلى الحزب الشيوعي في أوائل العشرينيات، معتقداً أن الشيوعية تقدم الحل للفقر، الظلم، والانهيار الأخلاقي الذي شهده بعد الحرب العالمية الأولى. عمل ضمن شبكة تجسس سوفيتية داخل الولايات المتحدة، إذ زوّد الاتحاد السوفيتي بوثائق حكومية سرية. لكن بحلول أواخر الثلاثينيات، بدأ يشعر بخيبة أمل من الشيوعية، لا سيما بعد أن شهد فظائع ستالين، مثل المجاعات المصطنعة وحملات التطهير الدموي. عاد إلى المسيحية، ورأى فيها الخلاص الروحي الذي تفتقر إليه الشيوعية. انسحب من العمل السري وأصبح محرراً في مجلة "تايم (Time)"، إذ كسب شهرة كبيرة كمفكر وكاتب. (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر على الانترنت)

^{٢٣} يُعد جيمس بورنهام أحد أبرز المفكرين السياسيين في القرن العشرين، وقد ترك بصمة عميقة في تشكيل الفكر المحافظ الأمريكي، لا سيما خلال فترة الحرب الباردة. بدأت مسيرته الفكرية في صفوف اليسار الماركسي، إذ كان في الثلاثينيات من أنصار التروتسكية وشارك في تأسيس الحزب الاشتراكي العمالي في الولايات المتحدة، مؤمناً آنذاك بالثورة العالمية كسبيل للخلاص من الرأسمالية، ومنشغلاً بقضايا التنظيم السياسي والاقتصاد الاشتراكي.

غير أن خيبة أمله في التجربة الستالينية، والتباين بين الواقع السياسي والتصورات الماركسية، دفعاه إلى مراجعة جذرية لمواقفه. وفي نهاية الثلاثينيات، أعلن قطيعته مع الماركسية، ليتحوّل تدريجياً إلى ناقد حاد للشيوعية ومدافع صلب عن النظام الليبرالي الغربي. وعلى مدى العقود التالية، ساهم بورنهام في إعادة تشكيل الخطاب المحافظ الأمريكي، جامعاً بين التحليل الفلسفي العميق والرؤية الواقعية للسياسة.

آمن بورنهام بأن جوهر السياسة يكمن في الصراع على السلطة، لا في المثاليات المجردة، ورأى أن النخب — الإدارية والسياسية والاقتصادية — هي التي تتحكم فعلياً بمقاييد الأمور، لا الجماهير كما توهم الديمقراطيات أو تروج الثورات. وقد عبّر عن هذه الرؤية في أعماله الفكرية التي أصبحت مرجعاً في تحليل السلطة الحديثة، لا سيما "الثورة الإدارية"، حيث نبّه إلى صعود طبقة المديرين كقوة بديلة عن الرأسماليين أو الثوار.

كان بورنهام من الأعمدة الفكرية لمجلة (National Review) التي أسسها ويليام ف. باكلي، وأسهم عبرها في بلورة الرؤية الاستراتيجية للمحافظين في مواجهة التهديد السوفيتي، داعيًا إلى احتواء الشيوعية بقوة لا إلى مهادنتها. وفي عام ١٩٨٣، كرمه الرئيس رونالد ريغان بمنحه وسام الحرية الرئاسي، تقديرًا لدوره الفكري في الدفاع عن القيم الغربية. (المترجمة)

^{٢٤} يُعدّ كتاب "انتحار الغرب" (Suicide of the West)، الذي ألفه جيمس بورنهام وصدر عام ١٩٦٤، من الأعمال المؤثرة في الفكر المحافظ الأمريكي خلال القرن العشرين. يحمل الكتاب رؤية نقدية حادة تجاه السياسات الليبرالية الغربية في ظل الحرب الباردة، ويُحمّلها مسؤولية ما يراه انحدادًا ذاتيًا للحضارة الغربية.

يرى بورنهام أن الليبرالية تُشكّل أيديولوجيا "انتحارية"، إذ تدفع الغرب نحو التراخي، وتغذي التساهل مع الأعداء، وتشجع على التشكيك في القيم والتقاليد التي شكلت أساس هذه الحضارة. ويؤكد أن الغرب فقد قدرته وإرادته في الدفاع عن نفسه فكريًا، وسياسيًا، وعسكريًا، لا سيما في مواجهة التهديد الشيوعي.

وبصفته ماركسيًا سابقًا، كان بورنهام شديد الانتقاد للشيوعية، معارضًا محاولات بعض المفكرين الليبراليين تبريرها أو التقليل من خطورتها. كما عبّر عن رفضه لما عده مثالية مفرطة في الفكر الحديث، لا سيما الاعتقاد بأن الحوار وحده كفيل بحل الأزمات دون الحاجة إلى قوة أو سلطة. دعا بورنهام إلى إعادة إحياء مفاهيم الانضباط، والمسؤولية، والوطنية، والهوية الحضارية، باعتبارها ضرورية لبقاء الغرب واستمراره. وقد أصبح الكتاب لاحقًا من المراجع الأساسية للفكر المحافظ الأمريكي. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر على الإنترنت)

^{٢٥} هو خطاب يضع الأمة، والدين، والانتماء الحضاري، في مواجهة عالم ليبرالي متجاوز للحدود. وهي الرؤية التي أصبحت اليوم حجر الزاوية في العقيدة الترمبية. (المترجمة)

^{٢٦} باتريك جوزيف "بات" بوكانن هو سياسي ومعلق وكاتب أمريكي بارز، يُعد من أبرز ممثلي التيار المحافظ التقليدي في الولايات المتحدة. تولى أدوارًا مهمة كمستشار لثلاثة رؤساء أميركان: ريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، ورونالد ريغان.

بدأ مسيرته المهنية مبكرًا ككاتب افتتاحيات، ليصبح في سن الثالثة والعشرين أصغر من يشغل هذا المنصب في صحيفة أميركية كبرى (St. Louis Globe-Democrat). وفي عام ١٩٦٦، التحق

بحملة نيكسون الانتخابية، وسرعان ما أصبح من أقرب مستشاريه. كما تولّى لاحقاً منصب مدير الاتصالات في البيت الأبيض خلال إدارة ريغان بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧.

على الصعيد الإعلامي، برز بوكانن كأحد أوائل مقدمي برنامج (Crossfire) على شبكة (CNN)، وشارك في برامج سياسية أخرى مثل (The McLaughlin Group) و (The Capital Gang)، ما رسّخ حضوره في المشهد الإعلامي السياسي الأمريكي.

خاض بوكانن السباق الرئاسي ثلاث مرات: مرتين ضمن الحزب الجمهوري عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، ومرة ثالثة عام ٢٠٠٠ ممثلاً حزب الإصلاح. تمحورت حملاته الانتخابية حول الدفاع عن السيادة الوطنية، ورفض العولمة، وانتقاد الهجرة غير المنظمة.

يُعد بوكانن شخصية مثيرة للجدل؛ يُشيد به المحافظون لتبنيه القيم الأميركية التقليدية، فيما يتعرض لانتقادات من الليبراليين بسبب مواقفه المتشددة من قضايا الهجرة والتنوع الثقافي. وعلى الرغم من انسحابه من الحياة السياسية النشطة، لا يزال يُعد من الأصوات البارزة والمؤثرة في اليمين الأمريكي. (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر على الإنترنت)

^{٢٧} باري غولدووتر (Barry Goldwater) هو سياسي أمريكي بارز وعضو في الحزب الجمهوري، وُلد عام ١٩٠٩ وتوفي عام ١٩٩٨. يُعد من الشخصيات المؤثرة في تشكيل التيار المحافظ الحديث في الولايات المتحدة.

شغل منصب عضو في مجلس الشيوخ عن ولاية أريزونا لعدة فترات، واشتهر بمواقفه الداعية إلى الحكومة المحدودة، خفض الضرائب، والعداء للشيوعية. في عام ١٩٦٤، خاض الانتخابات الرئاسية مرشحاً عن الحزب الجمهوري، لكنه خسر أمام الرئيس الديمقراطي ليندون جونسون. رغم خسارته، كانت حملته نقطة تحول في السياسة الأمريكية، إذ مهدت لصعود التيار المحافظ، وأثّرت لاحقاً على زعامات مثل رونالد ريغان. (المترجمة)

^{٢٨} كتاب "موت الغرب" (The Death of the West)، من تأليف باتريك جيه. بوكانن، صدر عام ٢٠٠١، يُعد من أبرز أعمال بوكانن وأكثرها إثارة للجدل. يعرض فيه بوكانن رؤيته المتشائمة

لمستقبل الحضارة الغربية، مستندًا إلى عوامل ديموغرافية وثقافية يراها مؤشرًا على انحدار الغرب.

يُرجع بوكانن هذا "الموت البطيء" إلى عدة أسباب، أبرزها انخفاض معدلات المواليد في الدول الغربية، وارتفاع الهجرة من دول غير غربية، مما يغيّر التركيبة السكانية تدريجيًا. كما ينتقد ما يراه تآكلًا في القيم والمعتقدات التقليدية التي قامت عليها الحضارة الغربية، ويرى أن اليسار الثقافي والإعلامي يهيمن على مؤسسات المجتمع ويقود هذا التغيير.

لاقي الكتاب انتقادات حادة من التيارات الليبرالية، التي اتهمت بوكانن بالعنصرية ورهاب الأجانب. في المقابل، وجد صدى واسعًا لدى أوساط اليمين القومي والمحافظين الثقافيين، وكان له تأثير ملموس على صعود الحركات الشعبوية، لا سيما تلك التي دعمت دونالد ترامب لاحقًا. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر على الانترنت)

^{٢٩} هي التيارات أو الشخصيات التي تسعى إلى إعادة تفسير أو تعديل المفاهيم أو الوقائع التاريخية أو السياسية القائمة، غالبًا بما يتعارض مع الروايات أو الأطر التقليدية المعتمدة. (المترجمة)

^{٣٠} أي بما يتوافق مع رؤية الصين ومصالحها. (المترجمة)

^{٣١} تكبدت روسيا خسائر هائلة منذ بدء غزوها لأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٢، شملت الجوانب الاقتصادية والعسكرية والبشرية. ادناه جدول يبين الخسائر التي تكبدتها روسيا نتيجة غزوها لأوكرانيا حتى مايو ٢٠٢٥، بالأرقام الموثقة من مصادر متعددة:

نوع الخسارة	القيمة/العدد	المصدر
الإنفاق العسكري المباشر	٩٤ مليار دولار	uawire.org
ميزانية الدفاع لعام ٢٠٢٤	١١٠ مليار دولار (٣٠% من الميزانية العامة)	youth7.com
الخسائر من تجميد الاحتياطات	٣٤٠ مليار دولار	russiamatters.org

russiamatters.org	٧٨,٥ مليار دولار (منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢)	خسائر صادرات الطاقة
brookings.edu	١٧٢,٠٠٠ قتيل	عدد القتلى العسكريين الروس
brookings.edu	٦١١,٠٠٠ جريح	عدد الجرحى العسكريين الروس
brookings.edu	أكثر من ١٤,٠٠٠	المركبات والدبابات المدمرة
businessinsider.com	٣١ مليار دولار	الاحتياطيات المتبقية بصندوق الثروة
en.wikipedia.org	فقدت ٧٥% من قيمتها السوقية	قيمة خسائر شركة غازبروم
en.wikipedia.org	انخفاض بنسبة ٧٥%	خسائر إيرادات الشركات الأجنبية

(المترجمة)

³² <https://www.foreignaffairs.com/tags/war-ukraine>³³ اي تمجيد التاريخ والخصوصية الوطنية. (المترجمة)³⁴ <https://www.foreignaffairs.com/topics/nato>³⁵ <https://www.foreignaffairs.com/regions/china>

³⁶ الدولتان اللتان انضمتا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) هما فنلندا (٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣) والسويد (٧ آذار/ مارس ٢٠٢٤)، وذلك في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/ فبراير ٢٠٢٢، مما دفع الدولتين إلى التخلي عن سياسة الحياد العسكري والانضمام إلى الحلف.

الدولتان اللتان انضمتا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) هما فنلندا (٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣) والسويد (٧ آذار/ مارس ٢٠٢٤)، وذلك في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/ فبراير ٢٠٢٢، مما دفع الدولتين إلى التخلي عن سياسة الحياد العسكري والانضمام إلى الحلف.

صادق مجلس الشيوخ الأمريكي في آب/ أغسطس ٢٠٢٢ بأغلبية ساحقة على انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، مما يعكس دعمًا واسعًا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتوسيع الحلف. (المترجمة)

٣٧ يُستخدم مصطلح "compartmentalize" في السياق السياسي للإشارة إلى الفصل المتعمد بين السياسات أو القرارات أو الأدوار، بهدف تقليل التداخل أو تجنّب الصراع والتبعات السياسية. وغالبًا ما يُوظّف هذا الأسلوب لتبرير التناقضات، إذ يعتمد بعض السياسيين إلى دعم قيم معينة في سياق، والتغاضي عنها في سياق آخر، بحجة أن الملفات "منفصلة".

مثال على ذلك السياسة الخارجية الأميركية، التي تُقسّم علاقاتها مع دول كالسعودية أو الصين إلى مجالات منفصلة: تعاون وثيق في ملفات الأمن والطاقة، مقابل انتقادات محدودة أو رمزية في ملف حقوق الإنسان. يتيح هذا الفصل للولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها دون الالتزام الكامل بمبادئها المعلنة.

وغالبًا ما تُبرّر هذه المواقف أمام الرأي العام بالقول إن العلاقات "معقدة"، وأن كل ملف يُعالج بمعزل عن الآخر، ما يُجنّب اتخاذ مواقف حاسمة قد تُلحق الضرر بالمصالح الاستراتيجية. (المترجمة)